القانون الدستوري

الوحدة السابعة

نظام الحكم

الجامعة السعودية الالكترونية - فرع الدمام - القانون
أستاذ المقرر / د / عمر السنيد
إعداد الطالب / أحمد علي الزهراني

أولاً :ماهية نظام الحكم، ونظام الحكم في الإسلام:

مفهوم نظام الحكم

- يُفرّق الفقه الدستوري في العصر الحديث بين مصطلحين أساسيين :**هما :مبادئ الحكم، ونظام الحكم (أو شكله):**

مبادئ الحكم	**هي الأحكام والقواعد الكبرى التي يقوم عليها الحكم في الدولة، والتي تُصاغ على أساسها أنظمة الحكم وعادةً ما توجد مبادئ الحكم في الدستور**، الذي يُعتبر الوثيقة الرسمية الأساسية في الدولة التي تُعنى ببيان الأسس، والركائز التي تقوم عليها مبادئ الحكم في الدولة.
نظام الحكم وشكله	فهو يشمل بالإضافة إلى مبادئ الحكم الواردة في الدستور، مجموعة أخرى من **الأحكام التنظيمية التفصيلية التي يتكون منها بناء الحكم كله، والتي تتمثل في السلطات الحاكمة في الدولة**، والتي يكون لكل منها اختصاصاتها ومهامها الخاصة بها والتي تعمل في مجموعها على تنفيذ مبادئ الحكم وتكريسها.

- من هنا، فقد نجد دولاً تشترك فيما بينها بنفس مبادئ الحكم والمبادئ الدستورية العامة، إلا أنها تختلف فيما بينها في أنظمة الحكم، أي في صياغة مبادئ الحكم، وتحويلها إلى نظام حكم خاص بها .

- فقد تتوحد مبادئ الحكم بين دولتين أو أكثر إلا أن أنظمة الحكم التي تعمل على ترجمة هذه المبادئ على أرض الواقع قد تختلف، ومثال ذلك أن تشترك دول فيما بينها في **مبدأ حكم واحد** أنها دول ديمقراطية تقوم على أساس حكم الشعب، إلا أنها قد تختلف فيما بينها في **ترجمة هذا المبدأ إلى نظام حكم**، فتوجد هناك دول نظامها ملكي وأخرى نظامها جمهوري. وهناك دول يُنتخب فيها رئيس الوزراء، ودول أخرى يعين فيها رئيس الوزراء من قبل رأس الدولة.

نظام الحكم في الإسلام:

- إن التساؤل الأبرز فيما يتعلق بتحديد نظام الحكم في الإسلام يكمن في الإجابة على السؤال التالي :**هل اكتفى الإسلام بتقديم مبادئ عامة للحكم(دستور)؟ أم أنه قدم نظام حكم تفصيلي ثابت، لا مجال لتغيير جزئياته ولا كلياته، وأوجب شكلاً معيناً من أشكال الحكم؟**

إن الإجابة على هذا السؤال هو أن الإسلام - ومن خلال الكتاب والسنة – قد قدم للناس مجموعة من **المبادئ العامة للحكم، وترك المجال واسعاً أمام صياغة نظام خاص بالحكم في الدولة يتناسب مع كل مجتمع ومع كل عصر بحسب اختلاف الأحوال** فالإسلام مثلاً قد ألزم المسلمين **بتطبيق قاعدة الشورى في الحكم، إلا أنه لم يتضمن نصوصاً وأحكاماً تفصيلية تتعلق بتحديد من هم أهل الشورى، كيفية تعيينهم وآلية ممارستهم لمهام عملهم، ومدى إلزامية رأيهم بالنسبة للحاكم، فهذه كلها مسائل يترك أمر تحديدها لكل دولة على حدة تبعاً لظروفها الخاصة بها.**

إن هذا الحكم الذي يقضي بترك القواعد التفصيلية الخاصة بتنظيم عمل الشورى من غير تحديد قطعي من شأنه أن يساعد المسلمين في احتواء المتغيرات الزمانية والمكانية، وهذا ما يجعل النظام السياسي في الإسلام نظاماً مرناً يتجاوب مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطرأ في الدولة.

إن نظام الحكم الوحيد الذي يعرفه الإسلام، هو الحكم القائم على دعامتين هما :طاعة أمر الله واجتناب نواهيه، والشورى :أي أن يكون أمر الناس شورىً بينهم، **فإذا قام الحكم على هاتين الدعامتين فهو حكم إسلامي خالص، ويُسمَّى بعد ذلك بالخلافة أو الإمامة أو الملك**، فكل هذه التسميات تُعد تسميات صحيحة، لا غبار عليها.

ثانياً :المبادئ والأسس التي يقوم عليها نظام الحكم في المملكة العربية السعودية

- تتعدد المبادئ والأسس التي يقوم عليها نظام الحكم في المملكة العربية السعودية، حيث وردت هذه المبادئ صراحةً في المادة (8) من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الذي صدر عام 1412 هـ ، والتي تنص على أنه :(**يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل، والشورى، والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية**) .**من هنا يمكن تحديد هذه المبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة السعودية على النحو التالي:**

اولاً : الشريعة الإسلامية

بيَّن القرآن الكريم والسنة النبوية القيم الإسلامية والثوابت التي يقوم عليها النظام السياسي والدستوري الإسلامي، حيث أوضحت الشريعة الإسلامية حقوق الإنسان وواجباته، وحرياته الأساسية المتعلقة بكيانه المادي والفكري والمعنوي.

كما تناولت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية أحكاماً تشريعية في مجالات السياسة، والإدارة، والفكر، والاقتصاد، والاجتماع، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وحقوق الطرفين، وواجبات كل منهما تجاه الآخر .من هنا، يتضح أن المملكة العربية السعودية، تستند في أحكامها وسياستها على أسس الشريعة الإسلامية، وأن سياستها قائمة على تحكيم كتاب الله وسنة رسوله، واستنباط ما يصلح لإدارة شؤون الدولة على ألاَّ تخرج عما في كتاب الله وسنة رسوله.

ففي جميع الأعمال الخاصة بنظام الحكم في المملكة العربية السعودية لا يُستلهم سوى الدين الإسلامي، ولا يتم العمل إلا بتوصيات الشرائع المنزلة، لذا؛ فإنَّ كلَّ ما لا يتوافق مع الشريعة الإسلامية من نظام حكم هو مرفوض ومردود، على اعتبار أن شريعة الإسلام هي كفيلة لكل مصلحة.

وقد كانت الشريعة الإسلامية دوماً مصدر إلهام لكبار القادة على مر الزمان، ومثالهم القائد الفرنسي نابليون الذي استفاد شخصياً من الشريعة الإسلامية بأن اقتبس منها قواعدَ وأحكاماً شرعيةً بُني عليها دستوره الخاص بدولته، والذي يعرف بدستور نابليون .فالفضل في هذا الدستور، الذي لا تزال العديد من الشعوب والدول تستنبط منه دساتيرها وقوانينها الوضعية، يعود للشريعة الإسلامية وليس لنابليون.

لذا؛ **يمكننا القول بأن كلاً من الكتاب والسنة هما الأصل الذي تستمد منه المملكة العربية السعودية مرجعية حكمها**، وذلك تطبيقاً للمبدأ القائل أن الإسلام دين ودولة

ويرتبط اعتبار الشريعة الإسلامية مبدأً أساسياً من مبادئ الحكم في المملكة العربية السعودية من كونها تحتضن الأماكن الإسلامية المقدسة، وينظر إليها العالم باعتبارها حاميةً لتلك الأماكن والمقدسات، وراعيةً لها، وهذا ما يفرض عليها أن تتبنى نظام حكم يتماشى مع الأهمية الدينية للدولة السعودية، يقوم على تطبيق أسس الشريعة الإسلامية ومبادئها بشكل كامل.

تم تكريس مبدأ الشريعة الإسلامية في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الذي صدر عام 1412هـ ، والتي تُعد الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس له، حيث نصت المادة (7) من النظام الأساسي على أن :(**يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة**) **كما ورد ذكر الشريعة الإسلامية أو الإسلام كمرجعيَّة في خمس وعشرين مادةً من مواد النظام الأساسي للحكم.**

ثانياً : الشورى

إن من أهم المبادئ الدستورية التي يقوم عليها نظام الحكم في المملكة العربية السعودية مبدأ الشورى، الذي يتعلق بالمشاورة واستطلاع الرأي .**ويقصد بالشورى في أحد مفاهيمها استطلاع رأي ذوي الخبرة للتوصل إلى أقرب الأمور للحق**، وهذه هي **الشورى الخاصة، حيث ينطبق هذا التعريف على نوعية خاصة من الشورى هي الشورى الفنية الخاصة باستشارة أهل الرأي والخبرة في المسائل الفنية.**

أما النوع الآخر من الشورى فهي **الشورى العامة والتي يقصد بها استطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها في الأمور المتعلقة بها** .فخير وصف للشورى بهذه الصفة (أنها خير وبركة،) حيث قال عنها ابن العربي المالكي :أن الشورى ألفة للجماعة ومسبار للعقول وسبب إلى الصواب، وما تشاور قوم إلا هدوا) وقال عنها الحكيم :(إذا بلغ الرأي المشورة فاستعن برأي لبيب أو مشورة حازم، ولا تجعل الشورى عليك غضاضة فإن الخوافي قوة للقوادم) .

لذا، فالشورى تعتبر إحدى أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الإسلام، فالرسول عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، والخلفاء الراشدون عليهم السلام، كانوا يستشيرون جمهور المسلمين وعامة الناس في الأمور المتعلقة بهم وبمصالحهم، وكانوا يستشيرون كبار القوم الذين يمثلون جماعاتهم، كما كانوا يستشيرون أهل الرأي والخبرة في المسائل الخاصة.

فلا غنىً لولي الأمر عن المشاورة، وقد أمر الله سبحانه وتعالى رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم قائلاً:(فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر) .

وقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال :(لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم .) وقد قيل أن الله أمر بها نبيه لتتآلف قلوب أصحابه، وليقتدي به من بعده، وليستخرج منهم الرأي فيما لم ينزل فيه وحي من أمر الحروب والأمور الجزئية وغير ذلك، فغيره صلى الله عليه وسلم أولى بالمشورة .

وقد أخذت المملكة العربية السعودية منذ نشأتها بمبدأ الشورى، فالدولة السعودية ملكيَّة شورية إسلامية .ويعود هذا المبدأ إلى عهد المؤسس الملك عبد العزيز - رحمه الله - وذلك عندما دخل مكة المكرمة عام 1343هـ ، حيث طالبه سكان مكة المكرمة بتكوين هيئة تضم في عضويتها نخبة من وجهائها، تكون مسؤولياتها **انتخاب مجلس محلي، تُناط به مسؤولية النظر في الشؤون الداخلية .**

وبناءً على تلك الدعوة، تشكلت الهيئة التي باشرت أعمالها في الإشراف على انتخاب **مجلس مكون من أحد عشر عضواً** أُطلق **عليه اسم المجلس الأهلي، والذي تحددت صلاحياته بالنظر في الشؤون الداخلية**، والمتمثلة في تنظيم البلدية، والصحة، والأمن، والتجارة، والاتصالات، والأوقاف، والمحاكم الشرعية، وغيرها من الأمور ذات الطابع المحلي وفي عام 1354هـ **تم دمج المجلس الأهلي مع المجلس الاستشاري، الذي تم تشكيله ليكون إلى جانب نائب الملك في الحجاز، حيث تشكل المجلس الجديد من رئيس واثني عشر عضواً، وتم تغيير اسم المجلس ليصبح مجلس الشورى بدلاً من المجلس الأهلي**

وقد صدر نظام مستقل لمجلس الشورى السعودي لأول مرة عام 1346هـ ، حدد فيه عدد أعضاء المجلس، وشروط العضوية فيه وصلاحياته .ثم صدر نظام جديد عام 1347هـ ، والذي استمر العمل فيه حتى عام 1412هـ، عندما صدر نظام جديد

لمجلس الشورى السعودي حدد اختصاصات المجلس، وكيفية ممارسته لأعماله ومهامّه، كما سيتم بيانه في الوحدة الثالثة عشر من هذا المقرر، ولا يزال المجلس يعمل بموجب هذا النظام حتى يومنا هذا.

ثالثاً : المساواة

يعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي نصت عليها الشريعة الإسلامية حيث يقول الله في كتابه العزيز (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)

وقد جاءت العديد من نصوص النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية لتُكرِّس هذا المبدأ، إما بصورة عامة، أو بصورة خاصة، فكافة الحقوق والحريات التي وردت في النظام الأساسي **تقوم على أساس فكرة المساواة في التمتع بها وممارستها، فالمواطنون متساوون أمام القانون في ممارسة الحقوق والحريات، وفي تحمل التكاليف، والأعباء العامة لمصلحة الدولة.**

وفيما يتعلق بتطبيق مبدأ المساواة على المقيمين على أرض الدولة السعودية، فإنهم –على وجه العموم - يتمتعون بالمساواة في الحقوق والواجبات مع المواطنين السعوديين، باستثناء تلك الحقوق التي تثبت بطبيعتها للمواطنين فقط دون المقيمين؛ كالحق في تولّي الوظائف العامة.

أما المساواة أمام القانون وأمام القضاء، فقد كرَّسها النظام الأساسي للحكم لكلّ من المواطن السعودي والأجنبي المقيم، وذلك في المادة (47) التي تنصُّ على :(حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمُقيمين في المملكة، ويُبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك.)

رابعاً العدل

العدل قاعدة فرضها الله سبحانه وتعالى على عباده بقوله في القرآن الكريم: (**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**)

كما يفرض الإسلام على المؤمنين أيضاً أن يبقوا قائمين بالقسط، وحريصين على إحقاق العدل بين الناس، وشاهدين للحق بحيث لا تأخذهم في الحق لومة لائم حتى ولو على أنفسهم أو على أولادهم، حيث قال تعالى :(**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا**)

كما يأمر الإسلام المؤمنين بضرورة مراعاة **قواعد العدل في تعاملهم مع أصدقائهم وأعدائهم على حد سواء**، فلا يبرر لأحد منهم أن ينحرف عن طريق الخير بدافع الكره والبغضاء حتى في تعامله مع أعدائه، فيظلم أخيه الإنسان أو يجور عليه أو يرتكب ما لا يحل شرعا، لأن العدل من تقوى القلوب، حيث قال الله تعالى: (**أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ**) وقد نصَّ النظام الأساسي للحكم على مبدأ العدل، والذي يُعتبر بمثابة دعوة لكافة السلطات العامة، وجميع الأفراد إلى مراعاة العدل بين الناس في المعاملات اليومية، واحترام حرياتهم، وعدم التمييز فيما بينهم بغضّ النظر عن عرقهم، ولغتهم، وجنسهم، وأصلهم .فالإسلام قد فرض المساواة، وعلى كلّ من الحكام والمحكومين مراعاة ذلك في حياتهم اليومية، فعدل الحاكم بين رعاياه من شأنه أن يوثّق الصلة بينه وبين الناس، فتشيع الطمأنينة، وتستقر الأوضاع، ويمضي كلٌّ لغايته

وقد أرسى أبو بكر - رضي الله عنه - قاعدة عامة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، تقوم على التعاون والعدل في سبيل المصلحة العامة، وسار عمر - رضي الله عنه - على خُطى سلفه أبي بكر، وأوصى أحد القضاة فقال :(واجعل الناس عندك سواء، لا تبالي على من وجب الحق، ثم لا تأخذك في الله لومة لائم، وإياك والأثرة والمحاباة فيما ولاّك الله).